

في لقاء رئيس هيئة الرقابة الإدارية مع رئيس التحرير

# حوار .. «الشفافية»

المسند بـ «طموحات كبيرة» يسعى لنقل الهيئة لـ «مرحلة جديدة»

حمد بن ناصر المسند رئيس هيئة الرقابة الإدارية في حوار لـ «الوطن» :

إعداد  
ميثاق لنزاهة  
الموظفين  
العموميين

الهيئة لا تنظر  
في الشكاوى  
الإدارية أو الخاصة  
بالتقريات



قطر من أقل دول  
العالم من حيث  
انتشار الفساد  
بكافة صوره

جميع أجهزة  
ومؤسسات الدولة  
خاضعة لرقابة  
الهيئة بلا استثناء

وأوضح أنه تم الانتهاء من وضع التصور النهائي للاستراتيجية الوطنية للنزاهة والشفافية بالتنسيق مع جميع الجهات الوطنية، من خلال وضع الأسس والسياسات اللازمة التي تكفل تعزيز النزاهة والشفافية في هذه الجهات، وتتم حالياً مناقشة المشاريع التنفيذية للاستراتيجية مع الجهات المعنية بتنفيذ تلك المشروعات، مشيراً إلى أن الهيئة تعمل أيضاً على تعزيز التدابير الخاصة بتضارب المصالح، وتعزيز الوصول إلى المعلومات.

وقال المسند: تعتبر دولة قطر من الدول المتقدمة في مجال مكافحة الفساد، ومن أقل الدول في العالم من حيث انتشار الفساد بكافة صوره، حيث اصطلت قطر العام الماضي المرتبة 29 عالمياً والثانية عربياً على مؤشر مدركات الفساد التابع لمنظمة الشفافية الدولية. ولفت إلى أن جميع أجهزة الدولة خاضعة لرقابة الهيئة بلا استثناء، مشيراً إلى أنه في حالة تقدم أي شخص بشكوى ضد جهة يتم طلب البيانات الشخصية لمقدم الشكوى لغراض الاستخدام الداخلي بالهيئة، وأنه يتم التعامل مع هذه البيانات بسرية تامة ولا يتم مشاركتها مع الجهة المشكو في حقها.

الأخرى ونحن بصدد اتخاذ إجراءات ضد تلك الجهات. وأضاف في حواره أن التول أنه سيتم اليوم الأحد إطلاق الموقع الإلكتروني للهيئة والذي سيشمل تعريفاً عاماً عن اختصاصات الهيئة وكذلك وجود آلية لتقديم شكاوى أو مقترحات عن طريق الموقع الإلكتروني، حيث يمثل الموقع الخطوة الأولى للتواصل مع الجمهور وأكد أن الهيئة ستعود في ثوب جديد من خلال إطلاق خطة توعوية في شهر سبتمبر المقبل تتلقى كافة أجهزة الدولة وكافة فئات المجتمع.

طموح ومتفهم ولديه رغبة واضحة في نقل الهيئة إلى مستوى آخر وظهرها بشكل جديد يناسب المرحلة. وخلال الحوار الذي استمر زهاء الساعة كشف السيد حمد بن ناصر المسند، رئيس هيئة الرقابة الإدارية والشفافية أن الهيئة بعد إعلانها مؤمراً عن الاستعدادات لاستقبال الشكاوى والمقترحات تلقت بعض الشكاوى المتعلقة بجرائم فساد واضرار بالمال العام وتم فحصها، مؤكداً أنه خلال فحص تلك الشكاوى تجاوت وتعاونت بعض الوزارات والمؤسسات في حين لم تتجاوب بعض الأجهزة

دورها ومشدداً على ضرورة التعاون الإيجابي الذي يصب في صالح الوطن، ومشيداً بدورها وجميع وسائل الإعلام في التصدي للفساد الجائر والمهمة الظالمة على دولة قطر.. وقال: أهلاً وسهلاً.. أنت أول صحفي يدخل مكتب رئيس الهيئة لإجراء حوار.. فأجبت قائلاً: هذا عمل اعتزاز لي ولـ «الوطن».. كما كنا من قبل أول من اتقدما.. فأردف الرئيس: ونحن نرحب بالانتقادات الهادفة ونستفيد من كل ما يطرأ إذا كان هذا الطرح موضوعياً ومفيداً. وبصرامة ومن الدقائق الأولى وجدت نفسي أمام مسؤول

إجراء الحوارات متكدسة في مكاتب الوزراء ولا يرغبون في الحديث لسبب متنوعة وأعذار متعددة!!.. وكون الطلب من الهيئة التي عرفت بانبعادها عن الإعلام زاد من حماسي.. ومن حماسي في نفس الوقت لإتمام المقابلة وإجراء الحوار، بعد أن تشكلت صورة في ذهني بأن الرئيس الجديد يحمل أفكاراً مختلفاً وطموحات كبيرة. في التأسحة صباحاً.. كنا على الموقع.. في برج برزان وبحفاوة غير مستغربة استقبلنا الرئيس في مكتبه ورغب بالصحافة في مقر الهيئة مؤكداً على

قبل عدة سنوات كتبت مقالا انتقدت فيه أداء هيئة الرقابة الإدارية والشفافية بسبب تواربها عن الأنظار وانتهاجها القموض في أداء مهامها ومبالغتها في الابتعاد عن وسائل الإعلام، مما جعل دورها غير واضح للبري العام بعكس اسمها وهويتها والذي عبر عنه عنوان المقال وقتها (أين الشفافية بالرئيس هيئة الشفافية) ؟.. وللأسفة فإن الشخصية الرائعة والرجل الخلق سعادة عبد الله بن حمد العطية - نسال الله أن يمن عليه بالشفاء العاجل - لم ينزع من المقال الموجه له بحكم تروسه للهيئة في ذلك الوقت بل كعادته، كان صوره رحيماً ويتسم لاستيعاب جميع الآراء.

وقبل عدة أيام تلقيت اتصالاً من صديق عزيز يعمل بالهيئة وأبلغني ان الرئيس يرغب في إجراء حوار شفاف مع رؤساء التحرير في أقرب فرصة للحديث عن المرحلة المقبلة والتحديات التي تنتظر الهيئة والتي يرى الرئيس أن الإعلام جزء أساسي منها في إيصال الصورة للبري العام والمساهمة في توعية المجتمع. وبصراحة لا أضيفكم باتي استغربت من الدعوة رغم اعتزازي بها، فنحن في الصف لن نجد تعاوناً أو تفاعلاً من المسؤولين في الوزارات والهيئات بالصورة المرضية، ويكفي أن نذكر أن طلبات



### رئيس هيئة الرقابة الإدارية والشفافية لـ «الوطن» :

# مطالبة الفساد مسؤولية مشتركة لجميع جهات الدولة

نتعامل مع بيانات مقدم الشكاوى بطريقة تامة  
نبحث ما يتم نشره في وسائل الإعلام  
من شكاوى أو تحقيقات تتناول إهمالا أو قصورا



نطمح لإنشاء مكاتب الهيئة في كافة أجهزة الدولة



الانتهاه من وضع تصور لاستراتيجية الوطنية للنزاهة والشفافية



نعمل على مشروع قانون لمواجهة تضارب المصالح وتنظيم مسألة «من أين لك هذا»

### يتم تحويل الشكاوى إلى النيابة في حالة ثبوتها

تتمثل في عدم الإبلاغ عن المخالفات... يتم تحويل الشكاوى إلى النيابة في حالة ثبوتها... من الشكاوى التي يتم تحويلها إلى النيابة العامة...

### الانتهاه من وضع تصور لاستراتيجية الوطنية للنزاهة والشفافية

تتمثل في عدم الإبلاغ عن المخالفات... يتم تحويل الشكاوى إلى النيابة في حالة ثبوتها... من الشكاوى التي يتم تحويلها إلى النيابة العامة...

### يجمع بين الجانب الأكاديمي المتميز والخبرة العملية المتنوعة

## حمد المسند.. خبرة متميزة في مكافحة الفساد

يتميز بين الجانب الأكاديمي المتميز والخبرة العملية المتنوعة... خبرته في مكافحة الفساد...



### تهدف إلى المساهمة في تحقيق أعلى مؤشرات النزاهة

## هيئة الرقابة.. دور كبير لتعزيز الشفافية

تهدف إلى المساهمة في تحقيق أعلى مؤشرات النزاهة... دور كبير لتعزيز الشفافية...



تتمثل في عدم الإبلاغ عن المخالفات... يتم تحويل الشكاوى إلى النيابة في حالة ثبوتها... من الشكاوى التي يتم تحويلها إلى النيابة العامة...

تتمثل في عدم الإبلاغ عن المخالفات... يتم تحويل الشكاوى إلى النيابة في حالة ثبوتها... من الشكاوى التي يتم تحويلها إلى النيابة العامة...

رئيس هيئة الرقابة الإدارية والشفافية لـ «الوطن» :

# تأقينا شكاوى تتعلق بجرائم فساد وإضرار بالمال العام



تتمتع المنشور من 15

على مركز دولة قطر في مؤشرات النزاهة والشفافية.

• برأيكم ما المعايير والإجراءات التي اتخذتها الدولة وساهمت في تقدم دولة قطر في مؤشر مكافحة الفساد والشفافية الرشيد وتحقيق الشفافية ونزاهة القانون؟

- منذ تصدق دولة قطر على اتفاقية جينوا حول حثية الإفشاء بجميع متطلبات الاتفاقية.

حيث اتضحت رغبة دولة قطر الحثية في بحرية الفساد حتى قبل تصديقها على الاتفاقية، بدءاً بالمستوى الذي فصل ضلماً وأيضاً بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وبمنح السلطة التشريعية والقضائية الاستقلالية الدستورية، وغيرها الكثير من الأحكام ذات الصلة بالشفافية والنزاهة التي تؤكد على العدل والمساواة وتكافؤ الفرص للمواطنين وحماية المجتمع من الفساد.

إضافة إلى العديد من الجهود والإجراءات التي ساهمت في تعزيز مستوى دولة قطر على هذه المؤشرات، ومن أهمها:

القرار الأميري رقم (6) لسنة 2015 بإعادة تنظيم هيئة الرقابة الإدارية والشفافية، الذي أعطى الهيئة اختصاص المساهمة في تحقيق أعلى مؤشرات النزاهة والشفافية في مجال الوظيفة العامة، والعمل على مكافحة الفساد بكافة صوره وأشكاله. قانون الموارد البشرية المدنية الصادر بالقانون رقم (15) لسنة 2016 واتخذه التنفيذية، الذي أكد على ضرورة مراعاة نظم الموارد البشرية لبيئات العمل والتدريب والشفافية والموضوعية، والتدريب على اختيار وتدريب الموظفين العموميين للترقي في الوظائف العامة.

قانون تنظيم المناقصات والمزايدات، الصادر بالقانون رقم (24) لسنة 2015، الذي يتضمن العديد من الأحكام التي تهدف إلى تعزيز الشفافية والنزاهة في نظم المناقصات والمزايدات، بما يتفق والمعايير المنشئة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادر بالقانون رقم 4 لسنة 2010 إضافة إلى الجهود والتدابير التي تقوم بها الدولة من أجل تدعيم الرصد والشفافية في الخدمات العامة، وتحسين أكثر الخدمات استخداماً إلى خدمات إلكترونية بما

## أهداه درع الهيئة وأشاد بدور الوطن

# المسند يكرم رئيس التحرير

كرم السيد حمد بن ناصر المسند المهدي رئيس هيئة الرقابة الإدارية والشفافية، الأستاذ محمد حمدي رئيس تحرير جريدة «الوطن»، وأهداه درع الهيئة؛ تكريماً للدور الكبير الذي قامت به جريدة «الوطن» خلال الفترة الماضية من نشر أخبار الهيئة، وإظهار دورها في مكافحة الفساد وتحقيق النزاهة والشفافية، وكشف الحقائق من خلال التحقيقات المميزة التي تنشرها الجريدة. وأشاد المسند بالدور الكبير والأداء الإعلامي المتميز الذي قامت به جريدة «الوطن»، وجميع وسائل الإعلام القطرية، وخاصة في ظل الحصار الجائر المفروض على قطر، والتعامل بمهنية كبيرة مع الأزمة، وكشف الحقائق والتصدي للأكاذيب التي يتم ترويجها ضد قطر.



## شارك في الحوار

محمد أبو حجر - تصوير - أسامة الروسان

كفاهات قطرية متميزة سواء كانوا قانونيين أو مدققين ماليين، ولكننا نطمح إلى الأفضل وتواجد فريق أقوى وهو ما سنعمل عليه مستقبلاً لاستقطاب كفاءات قطرية أكثر تميزاً، وخاصة أننا نطمح لإنشاء مكاتب للهيئة في كافة أجهزة الدولة، وفي البداية سنقوم بإنشاء مكاتب في الوزارات الخدمية كوزارة البلدية والإقتصاد.

• هل ترى أن هناك حواراً بين الهيئة والمواطن وأنه لابد من دور أكبر للشعب والمواطن بدور الهيئة في الرقابة وتحقيق الشفافية؟

- بكل تأكيد، ونحن نعمل حالياً على إزالة تلك الحواجز من خلال الدور التوعوي الذي نتقوم به الهيئة خلال الفترة المقبلة.

• وهل سيتم الإعلان عن المخالفات والقضايا التي يتم تبويبها للجور؟

- جميع القضايا التي لن تعكس مسألة الإعلان عن أي ضرر على سير الشكوى سيتم الكشف عنها وستقوم بنشرها، لأن

مسألة «من أين لك هذا؟» وما زلنا في طور إعداد بعض المشاريع الأخرى التي تتعلق بتعزيز عمل الهيئة.

• هل تقوم الهيئة بالعمل على صياغة مشاريع ذات الصلة بتعزيز النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد؟

- بكل تأكيد فالهيئة تشارك في صياغة القوانين التي تعمل على تعزيز النزاهة والشفافية وذلك من خلال الاستشارية الوطنية لمكافحة الفساد، فنتقوم خلال اللقاءات مع الجهات المستشارة في الاستشارية بمناقشة القوانين المطلوبة لتعزيز عملية مكافحة الفساد.

## قوانين جديدة

• ما هي أبرز برامج ميثاق نزاهة الموظفين العموميين؟

- قامت الهيئة بإتجاهها من مشروع إعداد ميثاق لنزاهة الموظفين العموميين، وإرساله لمجلس الوزراء لاعتماد أهم ملامحه إرساء معايير سلوكية وأخلاقية، وقواعد وبيئات أساسية لأداب الوظيفة العامة، وبناء قيم وثقافة مهنية تقوم على الأمانة والإخلاص، تعريف أفراد المجتمع بالسلك الوظيفي المرغوب فيه والنتائج التي ينتجها الموظف العام.

كما نعمل حالياً على أكثر من مشروع قانون، فعمل سبيل المثال نعمل على مشروع قانون لتضارب المصالح لتنظيم

الهيئة وهذا النوع نتعامل معه، وعلى

الجانب الآخر هناك اعتقادات ليس لها أساس عملي وتكون من أشخاص غير مدركين لطبيعة عمل الهيئة.

• هل نستطيع القول إن الهيئة خلال الفترة القادمة ستظهر بطوب جديد؟

- الهيئة سيكون لها دور حقيقي في المجتمع والفترة القادمة، وذلك من خلال التعاون مع كافة أجهزة الدولة وتفهم أفراد المجتمع لدور الهيئة حتى نتقدم لتحقيق أهدافنا.

• أطلقت مؤخرا حملة لاستقبال الشكاوى والمقترحات بمقر الهيئة.. هل كان هناك تعامل مع تلك الحملة وتقدم أشخاص بشكاوى بالفعل؟

- بالفعل تلقينا بعض الشكاوى وتم إرسالها للجهات المعنية للفحص، وهذه الشكاوى متعلقة بجرائم فساد وإضرار بالمال العام، وبعض الأجهزة بالفعل تجاوبت وبعض الأجهزة لم تجاوب ونحن بصدد اتخاذ إجراءات ضد تلك الجهات.

• ما هي أوجه التعاون بين الهيئة والنيابة العامة؟

- عند وجود جرم جنائي أو مخالفة مالية يتم إحالة القضية للنيابة العامة.

• كيف ترى الدور الذي قامت به دولة قطر في مواجهة الحصار الجائر الذي فرض علينا منذ أكثر من عام؟

- بفضل قيادة صاحب السمو تم التعامل مع أزمة الحصار بدرجة كبيرة من المهنية والنجاحية السياسية، ونحن الآن بعد أكثر من عام على الحصار أثر على مولدنا بالإيجاب أصبحنا نلن نتائج التعامل الدبلوماسي والسياسي والاقتصادي السليم مع الأزمة التي أدت إلى تكاتف الشعب خلف قيادته الحكيمة.

• وكيف ترى تأثير الأزمة على زياة الوعي لدى المواطنين والمقيمين والتصدي للشائعات والأصايب التي تروجها دول الحصار؟

- فيما يتعلق بالوعي فالشعب القطري والمقيم على مستوى كبير من الوعي وهذا ترتب عليه أمور إيجابية في التصدي للأكاذيب التي تم ترويجها، كما أدى هذا الوعي إلى تكاتف الشعب خلف القيادة الرشيدة بقيادة صاحب السمو أمير البلاد المفدى «حفظه الله».

• وما رأيك في الأداء الإعلامي في مواجهة الأزمة؟

- بكل تأكيد نشيد بأداء الإعلام المتميز والدور الكبير الذي قامت به كافة الوسائل الإعلامية في التعامل مع الأزمة وكشف الحقائق.